فعاليات المجتمع المدني ودورها في تطوير أداء المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر.

Civil society activities and their role in developing the performance of the elected local councils in Algeria

محمد نجيب بوحامد

جامعة سوسة، تونس، bouhamednadjib71@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/31 **تاريخ القبول:** 2020/05/18 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

إن إشراك فواعل المجتمع المدني في اتخاذ وصياغة القرارات السياسية التي تمس انشغالاته، على مستوى المجالس المحلية المنتخبة يعد السبيل الأنجع في تسيير الشأن المحلي للوصول الى حوكمة محلية رشيدة، وذلك من اقتراحات ومشاورات ومتابعة تنفيذ أعمالها، بما يكفل سياسات عمومية محلية تتسم بالشفافية والوضوح والمساءلة. وعليه يمكن أن نتساءل عن كيفية مساهمة فعاليات المجتمع المدني المحلي في تطوير أداء المجالس المحلية المنتخبة من أجل بلورة سياسات عمومية رشيدة.؟

الكلمات المفتاحية: *الديمقراطية التشاركية ؛ المجتمع المدني ؛ الحكم الرشيد ؛ الحوكمة المحلية .*

Abstract:

Engaging active civil members in taking and formulating political decisions that affect its preoccupations at the level of the elected local councils is considered the best way in managing the local affairs to achieve a successful local government. This is done through suggestions, consultations and following up their applications to ensure public policies characteristised by transparency, clear and can be discussed. Thus we should ask what ways can be applied to contribute the elected local civil society to form successful public policies?

Key words: *Participatory democracy; Civil society; Good governance; Local governance.*

* **المؤلف المرسل: محمد نجيب بوحامد ،** bouhamednadjib71@**gmail.com**

مـقدمة:

إن جملـة التحـولات والتطـورات نتيجـة للموجـة الجديـدة للديمقراطيـة، التي أفـرزت العديـد مـن المفـاهيم كالتحول الـديمقراطي والحكـم الرشـيد، التي أجبرت العديـد من الـدول على تبني ميكانزمـات وآليـات جديدة لحوكمة سياساتها وضمانا لاستمراريتها واستقرارها، وهذا من خلال اعتمادها على العديد من الإجراءات والإصلاحات على مستوى أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ونتيجة للمد الديمقراطي الذي غير في الأدوار المناطة بالمؤسسات السياسية، ما جعلها تعيد النظر في طريقة عمل مجالسها سواء المحلية أو المركزية، وإصلاحها لكونها مطبخ السياسات العامة.

ونظرا لأهمية المجالس المحلية المنتخبة لكونها المصدر الرئيسي لاتخاذ القرار على المستوى المحلي، وجب الاهتمام لتحسين وتطوير أداءها في ظل بروز مكونات وفواعل جديدة، تمثلت في منظمات المجتمع المدني التي أضحت شريكا أساسيا في عملية صناعة القرارات والتسيير العمومي نتيجة لتعاظم أدوارها وعودة بروزها ومطالبتها بالمشاركة على مستوى جميع المجالس المحلية والمركزية في صياغة وبلورت السياسات العامة، التي هي جوهر مشاكل وانشغالات المجتمع المحلي.

حيث يثير هذا البحث اشكالية مغزاها بالرغم من ظهور منظمات المجتمع المدني المحلي وتموقعها كشريك أساسي في صناعة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي والمشاركة في تحسين برامج التنمية والوصول لحلول للمشاكل المجتمعية على المستوى المحلي، فكيف يساهم في ترشيد هذه السياسات العامة التي تنعكس على المجتمع. ومع انفتاح المجالس المحلية في الجزائر على الجمعيات منذ تسعينيات القرن الماضي من أجل تعزيز مكانتها في أنظمتها، فما هي الاصلاحات المتبناة لتفعيل اداءه وتبني أبعاد الحوكمة. وهل هناك نظرة مستقبلية تحاول إيجاد تعاون تشاركي مع فعالياته والمواطن بصفة خاصة لكونه محورا أساسيا في حلقة التنمية المحلية.

وعليه يمكن صياغة عدة اسئلة فرعية من خلال الاشكالية السابقة ومنها.

- √ فيما تتمثل مكونات المجتمع المدني المحلي في الجزائر؟.
- √ ماهي ابرز الاصلاحات الدستورية والقانونية لتفعيل الديمقراطية التشاركية بالجزائر؟.
- √ ماهي آفاق اشراك المجتمع المدني المحلي في بلورة سياسات عامة رشيدة؟.

1: التواصل المدني المحلي مع المجالس المحلية المنتخبة.

ان حتمية استحداث طرق واليات للتسيير الشأن العام في محاولة للتجاوز القصور وتحسين الاداء كان عبر الانتقال من مرحلة الى اخرى، حيث كان الناس يشاركون بشكل مباشر في تسير شؤنهم وانتقلوا في مرحلة اخرى بظهور ديموقراطية شبه مباشرة لتعقبها الديموقراطية النيابية، التي تستخدم في غالبية دول العالم كوسيلة للحكم وتسير الشأن العام، الا انها اعترضتها بعض النقائص والسلبيات، ولتلافي هذا النقص

ظهرت الديموقراطية التشاركية كمكملة لها. والتي تقوم على فسح المجال امام المواطن للمشاركة في صنع القرار وتجسيده على المستوى المحلي لكون المواطن والمسؤول المحلي ادرى بحاجات ومتطلبات واقعه. (رمضان 2017، ص. 55).

فهي لا تعتبر نقيض للديموقراطية التمثيلة، وانما هي تكملة لها واثراءها بآليات ومؤسسات كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، حتي يمكن اشراك المواطن في مناقشة شؤونه المحلية. (شريط ، 2012، ص. 55).

وهذا ما تطرق إليه الفيلسوف الألماني يورغن هابر ماس في كتابه القانون والديمقراطية والاندماج الجمهوري ودعوته إلى تبني الديمقراطية التشاورية، في بحثه حول الديمقراطية في الفضاء العام، وكان يرى فيه بديلا أو مكملا للديمقراطية التمثيلية. (نوح 2018، ص. 13)

كما تعددت التعاريف حول مفهومها، غير أنها تتفق كلها على كون هذه الأخيرة هي مجموعة من الأساليب والآليات التي تسمح بالإشراك الفعلي للمواطنين في تسيير الشؤون المحلية. (نوح 2018، ص. 12)

ويعرفها الأمين شريط بأنها هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق اشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك. (بوحنية، 2018 ، ص. 214)

ولهذا بادرت السلطة السياسية في الجزائر الى جملة من الاصلاحات اعلن عنها رسميا بتاريخ 15 أفريل 2011 جاءت بهدف اساسي هو تدعيم الممارسة الديموقراطية واشراك المجتمع المدني في الإدارة والتنمية الشاملة تكريسا لمقومات الحكم الراشد. (رويبحي، 2012، ص. 55)

والذي يعد مجموعة من الآليات والعمليات على المستوى المحلي من خلالها يستطيع الافراد التعبير عن مطالبهم وممارسة حقوقهم وواجبتهم، والحوار في ما بينهم مما يدعم الديموقراطية التشاركية والخضوع لكافة التنظيمات والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والامتياز في الاداء، واستخدام اساليب المنافسة وضبط العلاقات في اطار الشفافية وخضوع كل السلطات للمساءلة مع حرية التعبير. (خروفي، 2012، ص. 94)

إذ تهدف فعاليات المجتمع المدني المحلي بجميع مكوناته الى ترشيد القرار المحلي لكونها تسمح للمواطنين بالمشاركة في تسير شؤون بلديتهم، وتعبر عن الممارسة الديموقراطية واحترام الراي الأخر، لكونهم على دراية اكثر باقليهم المتواجدين فيه ورهاناته اذ تعتبر من الهيئات التي تستحق اهتمام خاص نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية المدن، من خلال تأثيرها على القرارات المحلية.

إذ يعرفه الدكتور "العربي ولد خليفة" في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري بانه "شبكة منظمة او شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية والاجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد

السريع والتأثير على مراكز القرار والاعلام بوجه خاص، وتضم المحامين والمهندسين والمناضلين والنقابيين والصحافيين والضباط والأساتذة والمفكرين والطلاب والمعلمين ....الخ. (خلفة 2005، ص.ص. 141-142)

كما عرفه "مازن غرايبة" على انه: "مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع و الخلاف" (العكش2012، ص. 29)

ومن ابرز مكوناته وفعالياته التي تتمثل في ما يلي :

أ - **الأحزاب السياسية**:

هناك العديد من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من تشكيلة المجتمع المدني، منهم المفكر (لاربد ايموند)، لكن في مقابل هذا الاتجاه يدخل بعض الباحثين الأحزاب السياسية ضمن عناصر المجتمع المدني نظرا لما تلعبه من أدوار حاسمة في صنع القرار السياسي. (خلفة 2005، ص. 124)

باعتبارها تساهم في الحفاظ على وجود معارضة للنظام القائم وضمان تحقيق قوة بديلة لهذا النظام، فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية ويسعى للوصول الى السلطة فحسب، وإنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة الى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وتفعيل التنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق الانسان. (بن خليفة 2010،ص.ص. 116-117)

وبتطور المؤسسات الديمقراطية و آلياتها أصبحت الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية في تنمية الرأي العام وحق التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية، ومنه لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية أو كما قال " أيزمن " : (لا حرية سياسية من دون أحزاب) (شكر 2000، ص. 99)، وبالتالي فإن الأحزاب أصبحت أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبلاد. (بن خليفة 2010 ، ص. 117)

إذ أن وجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة كما تعد احدى أهم المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الانسان وحرياته الفردية من خلال تنظيم مشاركة فعلية للأفراد في الحياة السياسية. (الصبيحي 2000، ص. 102)

ب : **النقابات العمالية والاتحادات المهنية**:

تعد النقابات العمالية والاتحادات المهنية من ابرز التنظيمات الفاعلة في فضاء المجتمع المدني، لكونها تشكل قاعدة شعبية لا يستهان بها في أغلب الدول، حيث أثبتت تأثيرها الكبير على الأوساط الشعبية، إذ قادت هذه التنظيمات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية وصلت لحد إسقاطها ،مثلما حدث مع نقابة تضامن العمالية في بولندا والتي تزعمت الاحتجاجات على الحزب الشيوعي في

أواخر1989 م وعلى الرغم من أن النقابات لا تهدف للوصول الى الحكم بالأساس (بركات 2005، ص. 42)، إلا أنها تحافظ على مكتسبات عالم الشغل من تحسن لظروف العمال الاجتماعية والمهنية وغيرها. (بن خليفة 2010، ص. 103).

فقد شكلت الحركة النقابية نواة مركزية للمجتمع المدني باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة (الصبيحي، 2000، ص. 103) وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف في وجه محاولات التفتيت الطائفي والديني والعرقي والاثني وغيرها من محاولات التقسيم التي تهدد كيان الدولة وكيانها السياسي. (بن خليفة 2010، ص. 107)

ج : **الجمعيات والمنظمات**:

تشكل الجمعيات بصفة عامة ثقلا كبيرا في المجتمع المدني في أغلب الدول وذلك نظرا لتنوع مجالات تخصصها و اهتماماتها، وكذا تغطيتها لأغلب الجوانب المتعلقة بحياة الافراد في المجتمع سواء الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية، بالإضافة الى اعتبارها الوسيلة المثلى للأفراد من اجل الاتحاد والتعاون المشترك فيما بينهم لتحقيق مصالحهم و أهدافهم المشتركة، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة او غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي والرياضي. (بركات 2005، ص. 54) و اذا كانت دساتير الدول تلح على أنشاء الجمعيات والتشجيع على دعمها، فان ذلك يعود الى الإعلان العالمي لحقوق الانسان و الذي اعتبر حق تكوين الجمعيات من الحقوق الأساسية للإنسان و التي استقرت الجماعة الدولية عليها (المادة20) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، كما أن العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية يؤكد على هذا الحق في: (المادة 22. 21) وقد حظرت (المادة 21) من العهد صراحة وضع أي قيود على حق تكوين الجمعيات الا أن يكون ذلك متماشيا مع القانون وتكون قيود مقبولة في مجتمع ديمقراطي. (خلفة 2005، ص. 124)

تتعدد وتختلف مجالات واختصاصات هذه الجمعيات، فمنها من تختص بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين، وهناك الجمعيات التي تهتم بالدفاع عن البيئة، ومنها ذات الطابع الثقافي والفني الإبداعي، الى جانبها منظمات حقوق الانسان والتي تهتم أساسا بقضايا حقوق الانسان ويبرز هذه الجمعيات في مجال التعبئة الشعبية و التوعية ومن ثمة فان وجود مثل هذه الجمعيات والتنظيمات يدل على مدى وعي المجتمع بأهمية تمتع الافراد بحقوقهم والدفاع عنها. (بركات 2005، ص. 55)

د : **لجان الاحياء**:

حيث اختلفت تسمية لجان الاحياء من بلد الى اخر فهي تعرف باسم «لجان مصلحة الحي » في فرنسا ويطلق عليها اسم « لجان المواطنين » كيبيك في كندا وهي تمثل فضاء اعلامياً يسمح بالاتصال بين البلدية وساكنيها وهي العضو المعني بشكل أتوماتيكي في ملفات التهيئة التي تخص الحي، كما تمثل الهيئة القاعدية التي يتمكن بها المواطنون من ايصال انشغالاتهم ومشاريعهم باتجاه المدينة. (Puyvelde, 2005, p. 28)

فقد عرفتها الأستاذة مليكة سايل على أنها(عبارة عن جمعيات محلية يتطوع فيها سكان الأحياء لتحقيق العديد من الأهداف ذات المنفعة العامة.) (مليكة 2015، ص. 142)

فلجان الأحياء هي عبارة عن تنظيمات يجتمع فيها عدد من السكان وينشطون بشكل تطوعي لتحسين ظروف الحياة في الحي، فأعضاء هذه اللجان يسعون الى التأثير على قرارات المنتخبين المحلين ويتدخلون بنشاطاتهم في الحياة السياسية المحلية.

ونظرا لحداثة تجربة لجان الاحياء في الجزائر وغياب تعريف اتفاقي، وبالرجوع إلى المشرع الجزائري الذي وضعها ضمن قانون الجمعيات 12-06. يمكن تعريفها بأنها (**جمعيات جواريه تطوعية، تنشأ على مستوى الأحياء بغرض هيكلة المتساكنين وصقل انشغالاتهم في قوالب حضرية، خدمة للمصلحة العامة، بالضغط على صناع القرار على المستوى المحلي للمشاركة في التسيير الجواري**).

وانطلاقا من مفهومها فهي تهدف الى:

التنشئة الاجتماعية وتحقيق الوحدة والتفاعل الاجتماعي وكذا الانضباط داخل المجتمع، من خلال تواصل لجان الأحياء بالمجالس المحلية يمكننا القول أنها همزة وصل بين الفرد والإدارة المحلية.

2 : **مأسسة مشاركة المجتمع المدني المحلي داخل المجالس المحلية المنتخبة**.

إذ جاء في المرسوم رقم 16-190 المؤرخ في 30جوان 2016 المحدد لكيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي و هي إجراءات جديدة أقرتها الحكومة لإصلاح المرفق العام و دمقرطة عمليات التسيير المحلي التي تهم المواطن بالدرجة الأولى، وينص المرسوم على ضرورة إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية إذ يلزم بتسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية، و تطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة قصد ضمان نشر و تبليغ قرارات البلدية باستثناء القرارات و الوثائق المتعلقة بالحالات التأديبية و المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام. (بطيب 2017، ص. 58)

كما كرس قانون البلدية الجديد مبدأ الديموقراطية التشاركية، من خلال الباب الثالث والقسم منه تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسير شؤون البلدية مؤكدا في المادة 11 منه: (ان البلدية هي الاطار المؤسساتي للممارسة الديموقراطية على المستوى المحلى والتسيير الجواري، معتمد على اعلام المواطنين بشؤونهم). (المادة 11 من القانون 11-10، 2011)

ويؤكد ذات القانون في المادة 12 على ان تحقيق اهداف الديموقراطية المحلية في اطار التسيير الجواري يتم بوضع اطار ملائم للمبادرات المحلية، التي تهدف الى تحفيز وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. (المادة 12 من القانون 11-10 2011)

فهذا ما تم تعزيزه وتأكيده في الباب الثاني من قانون البلدية اذ خص المشرع الجزائري موضوع مشاركة المواطنين بعناية فائقة باعتبارها المفتاح الاساس للانتقال الى اقتصاد السوق.

و من خلال بلورة مفهوم المشاركة وتجسيده فبالإلحاح شديد والزام مهني اقر على المجلس الشعبي البلدي ضرورة اتخاذ كل التدابير والإجراءات، التي من شانها ان تسمح بتسيير شؤون البلدية انطلاقا من مضامين المادة 11 الى غاية المادة14 اذ اصبح وجوبا على المجلس:

- ✓ اعلام واستشارة كل المواطنين حول خيارات واوليات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ يقدم المجلس عرض نشاطه السنوي امام المواطنين.

ففي المادة 13. اصبح من الممكن للرئيس المجلس الشعبي البلدي، كل اقتضت ذلك شؤون البلدية ان يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير او كل ممثل جمعية محلية معتمد قانونا الذين من شانهم تقديم ايه مساهمة مفيدة للأشغال المجلس او لجانه، بحكم مؤهلاتهم او طبيعة نشاطاتهم. (المادة 13 من القانون 11-10 2011)

كما تطرق قانون الجمعيات الاخير الى كل الجمعيات على كل المستويات، الوطنية، الولائية، المحلية سواء كانت ذات طابع ديني أو ثقافي أو رياضي، ماعدا لجان الاحياء فقد ادمجها ضمن الجمعيات المحلية دون ذكرها وبذلك ينطبق عليها كل ما يتعلق بالجمعية من شروط التأسيس والاعتماد، وما يميزها عن الجمعيات الولائية والوطنية هو ان عدد الاعضاء المؤسسين لها ينحصر في عشرة (10) اعضاء فقط لا اكثر، بينما نجد الجمعية الولائية يؤسسها خمسة عشر (15عضوا) منبثقين عن بلديتين على الاقل وواحد وعشرون(21عضوا) بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات منبثقين على ثلاث ولايات على الاقل، وخمسة وعشرون(25 عضوا) بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن اثنى عشر ولاية على الاقل. (قانون الجمعيات،2012)

ورغم تزايد عدد الجمعيات على المستوى المحلي وعجز السلطات المحلية على تحقيق التنمية، إلا انه لا وجود لأي تأطير لعلاقة المجتمع المدني بالسلطات المحلية، وهذا ما يؤكد لنا أن المؤسس الدستوري ينظر للجمعيات على انها منافس وليس شريك، بالرغم ما أثبتته التجارب المقارنة في دور الجمعيات في تطوير أداء عمل الجماعات المحلية كونها لا تهدف لتحقيق الربح، بل تسعى لتحقيق متطلبات منتسبيها، في حين نجد أن القطاع الجمعوي بات الشريك الاساسي للدولة في الأنظمة الديمقراطية، واستطاعت هذه الدول من خلال الشراكة تحقيق أرقام قياسية في المسار التنموي. (قانون البلدية،08-90، ص. 06)

فمن هنا نلاحظ ان النصوص القانونية المتعلقة بلجان الاحياء يكتنفها بعض الغموض، لا يعنى عدم وجودها او قلتها بل على العكس من ذلك فالإحصائيات تشير الى اعتماد 20.137الف لجنة حي على المستوى الوطني وذلك سنة 2011.

وعلى ضوء هذا ورغم دورها الهام والفعال في ارساء الحكامة المحلية من خلال تسير تشاركي للشؤون الجماعة الإقليمية، تبقى في حاجة الى آليات جديدة تعزز من تواجدها القانوني والفعلي داخل المجالس المحلية المنتخبة، وإعادة بعث الثقة الغائبة بين مختلف الفواعل في المجتمع والادارة المحلية.

3: **أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في حوكمت الخدمات العمومية**.

يعتبر إشراك الأفراد المحلين في التنمية عنصرا جوهرا للنجاح، ولذلك فالقاعدة الاساسية في كل عمل انمائي ان يقوم على اساس المشاركة وتشجيع المواطنين على ابداء آرائهم في المشاريع التنموية. (الدخيل، 2009، ص. 148)

فهي تقدم صورة واضحة لجميع المواطنين حول طبيعة المشاكل وانشغالات السكان المحليين، من خلال ادراكهم لجميع امكانيات هذه المجالس، كما أنها تعزز الثقة بين المواطنين والمنتخبين، الامر الذي يولد فيهم الاستعداد النفسي وتنظيم انفسهم في تنظيمات وهيئات مجتمعية جواريه تساند الادارة المحلية في توفير احتياجاتهم وتساهم في وضع وتنفيذ السياسات المحلية.

اذ تؤدي المشاركة الي اكتشاف قيادات محلية جديدة، تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج. (خشمون، 2011، ص. 120)، فنجاح القرارات مكفول بإمكانية تقبلها من طرف المتساكنين لكنوهم احد المشاركين في صياغتها. فأهداف المرجوة من إشراك لجان الأحياء هو تحفيزهم على التعاون مع الجهات الرسمية لدعمها بالأفكار الصائبة وكذلك لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإقدام على إصلاحات هيكلية محلية تلزم المنتخبين المحليين على إشراك المواطنين وجمعيات المجتمع المدني من لجان أحياء في الشأن المحلي، من خلال الممارسة الشفافة في الإدارة المحلية وحسن تمثيل المواطنين ورعاية قضاياهم.
- الرفع من مستوى الوعي لدي المجتمع المحلي، من خلال مد قنوات الحوار وتنشيط الاعلام المحلي والزيارات الميدانية للاطلاع على أوضاع المواطنين.
- الارتقاء بالإدارة والمواطن معا الى الحكم الراشد، من خلال تفعيل العدالة والنزاهة المجتمعية، المسائلة والمشاركة للتقليص الاقصاء والتهميش.

فقد اعتمدت الجماعات المحلية على منظومة تواصل بينها وبين مختلف الفئات المجتمعية، من أجل ايجاد نقطة التقاء مشتركة للمساهمة والنهوض ببرامج التنمية، واساليب برمجتها مرورا بتفعيلها حتى الوصول الي تقييم نتائجها وهذا عبر عدة أليات منها:

أ - **التخطيط والاقتراحات**:

إذ تقوم هذه الآلية على تقديم بدائل واقتراحات من جميع الفاعلين المحليين وهذا بصياغة خطط تنموية واقتراح برامج من اجل الاختيار الأفضل لهذه البدائل المتاحة، لتقوية القدرة المحلية على التنمية عبر تحسين وتوفير المهارات اللازمة.

ب - **المشاورات والحوار**:

حيث يستدعي رئيس المجلس الشعبي البلدي كافة الفاعلين من المواطنين ذات خبرة ورؤساء الأحياء واللجان المعنية والجمعيات، وتنظيم مناقشات جماعية لعرض انشغالات المجتمع المحلي، وتحليل المشاكل والقضايا للوصول الي قرارات رشيدة لهذه المواقف.

ج - **الـــرقابة** :

حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على تتبع ومراقبة جميع المشاريع التنموية، عبر جميع مراحلها بغية التأكد من مطابقة تنفيذها واحترامها لجميع المقاييس الموضوعة للوصول لاكتشاف الأخطاء أو تحديد مواطن الضعف والخلل، لإعادة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المال العام، وتجسيد جملة السياسات العامة والخدمات العمومية بجودة عالية وتكون ذات فعالية بالضرورة.

في حين أظهرت دراسة شيري ر.أنرنستين عام 1969م، وجود تراتبية في درجات فعالية المشاركة وذلك لتستخدم كمرجع في البرامج الاجتماعية الأمريكية، إذ تصف هذه السلالم 8 (ثمانية) مستويات للمشاركة بدءا بالتلاعب (الدرجة الأدنى في سلم المشاركة) وصولا إلى سيطرة المواطن (أعلى درجة). ونجد بينهما بشكل تصاعدي : العلاج، المعلومة، الاستشارة، التوافق، الشراكة وتفويض الصلاحيات. (بوحنية، 2018، ص. 27)

فمن الملاحظ أن أهمية إشراك فعاليات المجتمع المدني ولجان الأحياء داخل المجالس المحلية المنتخبة، أصبح ضرورة ملحة لبلورة خدمة عمومية وسياسيات عامة رشيدة ذات نجاعة. لان عمل المجالس المحلية المنتخبة من دون ديمقراطية تساهمية وتشاوريه، يفرز سياسات عامة فعالة نسبيا وذات جودة نسبية. في حين إن إشراك جميع الفاعلين الاجتماعين حول قضياهم مما ينتج عنه سياسيات عامة فعالة بالضرورة وذات جودة بضرورة.

فإدارة وتسيير الجماعات المحلية تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي ظل غياب ذلك لن تستطيع الوحدات المحلية هيكلة أو إدارة الخدمات العامة بشكل دقيق، باعتبار أن المشاركة الشعبية ضرورة لإيجاد المسائلة داخل المؤسسات المحلية وللتجاوب مع حاجات المجتمع المدني. (بوحنية، 2018، ص. 173).

إن تكريس الديمقراطية المحلية، يتطلب توسيع دائرة مشاركة المواطنين وصولا إلى استشارتهم المتواصلة حول اتخاذ القرارات الهامة، ومع تعاظم دور لجان الأحياء جعلها تمثل قناة تواصل فعالة و هادفة مع البلدية فكون علاقة تكاملية، حيث أصبح كل من الطرفين لا يمكنه الاستغناء عن الآخر من أجل المصلحة العامة و الوصول للحوكمة المحلية. كما أثرت هاته الشراكة بشكل إيجابي في ترشيد عمل المجالس من خلال نقل جميع مقترحات المواطنين و تطلعاتهم و بلورتها لمشاريع و سياسات عملية يستفيد منها المواطنون أنفسهم.

الخاتمة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية للديمقراطية التشاركية، بغية الوصول للحكامة المحلية، حيث تساهم بشكل كبير في تطوير وتحسين أعمال المجالس المحلية المنتخبة في معالجة مشاغل ومطالب المواطنين بحكم قربها واحتكاكها المباشر بالمتساكنين، إلا أن نقص فرص المشاركة الشعبية يرجع لضعف اللامركزية الإدارية في الجزائر، ونقص الآليات القانونية التي تضبط وتنظم العلاقة بين المنتخبين والمتطوعين في العمل الجواري من جهة، وتهميش السلطات المحلية نتيجة حداثة التجربة ونقص الوعي لدى المسؤول المحلي من جهة أخرى.

إضافة إلى اسباب اخرى تحد من فعالياتها، كنقص الوعي لدى منتسبيها، فهي بحاجة إلى اعادة تأطير وهيكلة من أجل الوصول إلى حوكمة محلية والتي تعد أسلوب إداري يهدف إلى صياغة معالم العلاقة بين كل المتدخلين على أساس مفهوم التعاقد والتشارك والتوافق، وهي مقاربة ورؤية فلسفية جديدة للتغير لها مضمون اقتصادي واجتماعي وسياسي، باعتبارها النهج الأكثر نجاعة للتدبير الشأن العام المحلي بما يسمح بتعبئة الطاقات والموارد وترشيد استثمارها لتامين شروط تدبير وإدارة جيدة وفق رؤية تشاركية تسمح بفتح المجال واسعا امام المجتمع المدني المحلي.

توصيات:

من خلال دراستنا لموضوع منظمات المجتمع المدني المحلي ودورها في ترشيد أداء المجالس المحلية المنتخبة وبالرغم من حداثة التجربة بالجزائر، إلا انها وصلت الي نتائج مقبولة، كما انها ابانت على عدة نقائص منها ما يتعلق بالمجتمع المدني المحلي في حد ذاتها ومنها ما هو راجع لصناع القرار في الجزائر سواء على المستوى المحلي أو المركزي وعليه يمكنني الخروج بالتوصيات الاتية:

- ✓ ضرورة العمل على توعية المواطنين بدورهم في صياغة القرارات المحلية التي تمس مصالحهم بشكل مباشر.
- ✓ تفعيل استخدام الوسائل الحديثة للاتصال، بين جميع الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والمجالس المنتخبة من جهة، وبين المواطنين فيما بينهم من جهة أخرى.
- ✓ على السلطات المحلية تخصيص عناية كافية بلجان الاحياء، لخصوصيتها المتعلقة بكونها أكثر دراية واطلاع على متطلبات متساكني الاحياء.
- ✓ تقسيم الاحياء الحضرية الكبيرة من اجل الوصول الي جميع اطياف وفئات المجتمع المحلي.
- ✓ لزيادة فعالية هذه المنظمات في ترشيد القرار المحلي وانسجامه مع متطلبات الاحياء يمكن استحداث لجان اخرى اكثر تخصص وملامسة لانشغالات المواطن مثل لجنة الشارع.
- ✓يجب ترسيخ العمل التطوعي الجواري داخل المجتمع، حتى يرقى إلى مستوى ثقافة وعيا وممارسة، حتى لا يبقى تقليد تقره الاصلاحات القانونية.

✓ على المجالس المنتخبة النظر لهذه الفعاليات كشريك في التسيير المحلي، لا كمنافس خاصة في المناطق ذات التركيبة السكانية الخاصة (قبائل وعروش).

وفي ختام توصياتنا يجب على جميع فعاليات المجتمع المدني المحلي، أن يكونوا على دراية بأن التسيير المحلي الرشيد، يتطلب سلطة منتخبة تمثل المواطن، للتحدث باسمهم لكونها تمثلهم، وفعاليات المجتمع المدني كشريك اجتماعي يتكلم عن قضايا المواطنين.

المراجع:

1. قانون البلدية 90-08-المؤرخ في 12 رمضان 1410 هـ الموافق 07 ابريل1990 المتعلق بالبلدية.(الجريدة الرسمية).العدد 15.
2. القانون 11-10 الصادر في 20رجب 1432هـ الموافق ل22 جوان 2011الخاص بالبلدية (الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 01 شعبان 1432هالموافق 03 جويلية 2011).
3. القانون 12-06 الصادر في 18 صفر 1433هـ الموافق ل12يناير 2012 الخاص بالجمعيات
4. (الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 21 صفر1433هـ الموافق ل15يناير 2012).
5. الدخيل محمد حسين. (2009). *اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة* (المجلد 1). مصر: منشورات الحلبي الحقوقية.
6. الصبيحي أحمد شكر. (2000). *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. العكش محمد أحمد نايف. (2012). مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" نموذج الاردن". *دار حامد للنشر والتوزيع*.
8. كريم بركات. (2004-2005). *مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان*. كلية الحقوق، الحقوق. الجزائر: جامعة الجزائر.
9. بن خليفة عبد الوهاب. (2010). *المدخل إلي علم السياسة*. المحمدية، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
10. بطيب نرمان. (2017). حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الادارة المحلية بالجزائر" أبعاد مشاركة المواطن. *المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية*.
11. نوح عبد الله. (2018). مبدأ الديمقراطية التشاركية في نظام البلدية الجزائري. *بحوث*(12).
12. سايل مليكة. (فيفري، 2015). دور لجان الاحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*(06).
13. قوي بوحنية. (2018). *الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية* (المجلد 2). الاردن، الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
14. رويبحي نور الهدى. (2012). *إصلاح نظام الجماعات الاقليمية: البلدية في إطار قانون 11/10*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الحقوق. الجزائر: جامعة الجزائر.
15. رمضان عبد المجيد. (2017). الديموقراطية الرقمية كآلية للتفعيل الديموقراطية التشاركية (حالة الجزائر)،. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*.

16. شريط الأمين. (2012). علاقة الناخب بالمنتخب في التشريع الجزائري. *مجلة الوسيط*.
17. خروفي بلال. (2012). *الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية (دراسة حالة الجزائر)*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الحقوق. ورقلة: جامعة ورقلة.
18. خشمون محمد. (2011). *مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية*. قسنطينة: جامعة منتوري.
19. خلفة نادية. (2005). *مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية (دراسة تحليلية قانونية)*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الحقوق. باتنة: جامعة باتنة.
20. Puyvelde, D. V. (2005). *Pratique ordinaire de démocratie délibérative. lesréunionsdes conseils et comites de quartiers : études comparées de quatre expériences entre 1996 et 2005 a' Villeurbanne et Rillieux-la-pape.* Institut d'études Politique de Lyon. Lumiére Lyon2: Institut d'études Politique de Lyon.